بنك الفرضية الجرمية

Criminal Hypothesis Bank

م.م. طه محمود طه ياسين

جامعة الانبار – كلية القانون

taha.m.taha@uoanbar.edu.iq

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٥/٥/١٨ تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٥/٨/٢١

الملخص:

تناولت الدراسة مصطلحًا جديدًا، ألا وهو مصطلح بنك الفرضية الجرمية، والذي يفترض وجود خزين من السلوكيات الجرمية، وبيّنت ماهية هذا المصطلح ووقفت وحللت كل عبارة من عباراته كما بيَّنت أهميته ودوره في عملية التحقيق والبحث والتحري عن الجرائم، وكيف يمكن أنْ يكون أداة فعَّالة في هذا المجال كما أنَّ حداثة هذا المصطلح يمكن أنْ يثير إشكالية الجهة التي يمكنها إدارة هذا النظام، وهذا ما بيّنته الدراسة، وأفردت الأنظمة القادرة على النجاح في إدارته؛ لضمان تحقيق النجاح الأمثل له.

قسّمنا الدراسة على ثلاثة مباحث، وختمناها بخاتمة أوردنا فيها النتائج التي تم التوصل إليها، والتوصيات التي نرى ضرورة توجيهها إلى المشرع والجهات المختصة.

الكلمات المفتاحية: بنك، الفرضية الجرمية، القانون الجنائي.

Abstract:

The study addressed a new term, the term "criminal hypothesis bank," which assumes the existence of a repository of criminal behavior. It clarified the nature of this term, analyzed each of its expressions, and highlighted its importance and role in the process of investigating, searching, and investigating crimes. It also highlighted how it can be an effective tool in this field. Furthermore, the novelty of this term can raise the question of who can manage this system, which is what the study demonstrated. It identified systems capable of successfully managing it to ensure optimal success.

We divided the study into three sections and concluded it with a conclusion, presenting the findings and recommendations we believe should be directed to the legislator and relevant authorities.

Keywords: bank, criminal hypothesis, criminal law.

المقدمة:

يعد مبدأ تحقيق العدالة الجنائية من أسمى المبادئ والأهداف التي تسعى إليها الدول؛ وذلك لضمان أمنها واستقرارها، والذي مؤداه في نهاية الأمر يرمي الى تحقيق أهداف عدة أبرزها: اجتماعية، واقتصادية، وسياسية، ولتحقيق العدالة الجنائية تتخذ الدول الطرق والسبل الأسرع والأنجح في مواجهة الجريمة والتصدي لها، وملاحقة مرتكبيها والقبض عليهم؛ لعرضهم أمام العدالة؛ لينالوا جزائهم، ومن تلك الطرق أو الأدوات هو تسخير وسائل التكنولوجيا لمواجهة السلوكيات الجرمية، التي أصبحت بدورها أدوات هامة في التصدي لتلك الجريمة، بل في بعض الاحيان هي أداة الجريمة أو محلّها في نوع معين من الجرائم، والدخول في مثل هكذا مجال يتبعه الحاجة إلى النهوض بالأجهزة المختصة بالملاحقة والتحقيق الجنائي، ورفع كفاءتها بما يتلاءم والواقع الذي تعيشه تلك الدول من جهة العمليات الإجرامية، ومدى حرفية المجرمين وخطورتهم فيها.

أهمية البحث: تبرز أهمية البحث من خلال إيجاد آلية تساعد الجهات التحقيقية لحل الجرائم المرتكبة، ووضع خزين من المعلومات الاستراتيجية للسلوكيات الجرمية، التي من الممكن من خلالها إضافة خبرات كبيرة للمحققين الجدد، وتعزيز مهارات المحققين الممارسين، وتمكينهم من الاطلاع على جميع أنواع الجرائم المرتكبة في جميع أنحاء الإقليم، إضافة إلى الأهمية الأخرى: وهي وجود معيار حقيقي يبين كم ونوع الجرائم المرتكبة، إضافة إلى الكيفية التي ارتكبت فيها، كما ويُعَدّ مرجع للدراسات والبحوث العلمية والإنسانية والأمنية والاقتصادية.

إشكالية البحث: إشكالية البحث تكمن في عدم وجود قاعدة معلومات تساعد في حل الجرائم من الناحية السلوكية، وعدم وجود التفاتة أيضًا من قبل السلطات المختصة بهذا الاتجاه، وعدم وجود دراسات تطرقت إلى هذا الموضوع، ولم تتبنى هكذا أفكار، فضلًا عن ذلك فإنّ أغلب المشاريع والدراسات تصطدم برجعية ثقافية لدى الإدارة التي يمكن أن تتبنى الدراسات والأفكار الحديثة، كما وتعد الكلف المالية التي ممكن أن تتحملها الدولة عائقًا لتبني مثل هكذا أفكار.

فرضية البحث: تقوم فرضية البحث على وجود بنك يحتوي على سلوكيات جرمية، سبق وإن تمّ ارتكابها، يتم من خلاله الاستعانة بحل الجرائم المرتكبة مستقبلًا ويتم افتراض إدارة هذا البنك من قبل المؤسسة القضائية، ومن ثم افتراض إدارته من قبل المؤسسة الأمنية، مع بيان ما يترتب على إدارة كل جهة من مزايا وعيوب.

منهج وخطة البحث: اعتمدنا في بحثنا على المنهج التحليلي لتحليل المصطلحات والنصوص القانونية؛ بغية الوصول إلى نتائج تساعدنا على بيان مصطلح بنك الفرضية الجرمية، ومدى الحاجة الملحة لمثل هكذا قاعدة بيانات، ودوره في مكافحة الجريمة، ووزعناها على محاور البحث بشكل كامل، وبسطناه على ثلاثة مباحث: خصّصنا الأول لبيان الاطار العام لبنك الفرضية الجرمية، تناولنا فيه مطلبين: الأول أفردناه لتعريف بنك الفرضية الجرمية، امّا المطلب الثاني، فكان لبيان الفرضية الجرمية، في حين خصَّصنا المبحث الثاني لبيان ذاتية بنك الفرضية الجرمية، وتناولنا فيه مطلبين: أفردنا الأول للأهمية والحاجة لمشروع بنك الفرضية الجرمية، والثاني لأوجه الشبه والاختلاف بين بنك الفرضية الجرمية والذكاء

الاصطناعي، امّا المبحث الثالث، للجهات التي يمكن أن تدير مثل هكذا مشروع، تناولنا فيه مطلبين: الأول للمؤسسة القضائية كجهة مختصة بإدارة بنك الفرضية الجرمية، امّا الثاني تناولنا فيه المؤسسة الأمنية كجهة مختصة بإدارة بنك الفرضية الجرمية، في الوقت الذي ختمنا بحثنا بخاتمة اشتملت على النتائج التي تم توصلنا إليها، والتوصيات التي سنوجهها الى السلطتين التنفيذية والتشريعية على حد سواء.

المبحث الأول: الإطار العام لبنك الفرضية الجرمية

لبيان الإطار العام لبنك الفرضية الجرمية سنقسم هذا المبحث الى مطلبين نتناول في المطلب الاول التعريف ببنك الفرضية الجرمية والمطلب الثاني تعريف الفرضية الجرمية.

المطلب الأول: التعريف ببنك الفرضية الجرمية

عند الحديث عن مصطلح (بنك) لابد أنْ يذهب ذهن القارئ إلى الأموال والوساطة المالية والأعمال التجارية لكون العرف اقتضى أنْ يتم وضع هذا المصطلح ضمن هذا الإطار، ألا إنَّ ما نتكلم عنه اليوم هو ليس أموال بل قاعدة بيانات[١]تتمتع بمزايا معينة وأهمها السرية، وهذه السرية منحتها وميزتها بأن تحفظ في جهة تسمى البنك لتسبغ عليها طابع الأهمية والحماية حالها كحال الأموال وهنا يجتمع مصطلح ما جئنا به المسمى (بنك الفرضية الجرمية) مع مصطلح (البنوك المالية)، ويعود أصل كلمة بنك إلى الكلمة الإيطالية بانكو (Banko) ويعنى بها مصطبة، والتي يراد بها المصطبة التي يجلس عليها الصرافون ليقوموا بتحويل العملة، ليتطور المعنى بعد ذلك ليقصد بها المنضدة التي يتم عليها عد تبادل العملات، ليصبح بعدها مصطلح يطلق على المكان الذي تجري فيه مبادلة النقود[٢].

أمَّا في اللغة العربية فيعد مصطلح (بنك) جديدًا على الساحة اللغوية العربية لكونه جاء في المعاجم الحديثة كالمعجم الوسيط، ومعجم اللغة العربية المعاصرة، لأنَّ لفضة بنك بفتح الباء لم ترد ضمن المعاجم اللغوية العربية القديمة بهذه الصيغة الصرفية، ومعظم الصيغ الصرفية وردت مخالفة، مما ينتج اختلافًا بالمعنى [٣].

وقد عرفتها اللغة بأنها: ((بَنْك مفرد: ج بُنُوك: (قص) مصرف؛ مؤسَّسة تقوم بعمليّات الائتمان بالاقتراض والإقراض لأغراض تجاريَّة، فتستثمر الودائع والأموال "بنك أهليّ/ عقاريّ– لي حساب في البَنْك، بَنْك المعلومات: (حس) مركز للمعلومات يقوم بجمعها وتخزينها واسترجاعها لخدمة الذين يلجئون إليه، بنك الدَّم: (طب) مؤسَّسة عامَّة أو خاصّة تجمع الدَّم وتحفظه وتمدُّ به المرضى عند الحاجة، بنك العيون: (طب) مكان لحفظ القرنيات المأخوذة من الأجسام البشريَّة بعد وفاتها مباشرة وذلك لزرعها لمن يعانون من خلل في القرنيَّة))[٤].

أمَّا اصطلاحًا فعند البحث في المصادر والمراجع العلمية، لم نجد تعريف محدد وصريح لبنك الفرضية الجرمية بشكل يبين هذا المصطلح، ألا أنَّه وبما أنَّ بنك الفرضية الجرمية عبارة عن بنك يتكون من معلومات وبيانات، لذا سوف نبين التعريفات الاصطلاحية لبنك المعلومات، ومن خلال هذه التعريفات والفكرة التي جئنا بها يمكن أنْ نضع تعريف لـ (بنك الفرضية الجرمية).

فقد عرفه جانب من الفقه بأنَّه "عبارة عن مجموعة من البيانات والمعلومات المخزنة بنسق وترتيب الكتروني على حواسيب ضخمة دون المراعاة لشكلها ونوعها، يسهل التعامل معها والبحث فيها"[٥]

كما عرفته الجمعية الفرنسية (AFNOR) بأنَّه "مجموعة من البيانات أو المعلومات المتعلقة بميدان محدد من المعارف، منظمة لكي تلبي احتياجات المستعملين"[٦]

وعرفه آخرون بأنَّه " النظام الذي تتخذه إحدى الهيئات لاختزان البيانات والمعلومات بواسطة الحاسب الالكتروني على الوسائط الملائمة مطبوعة أو مشفرة أو ممغنطة"[٧]

وعرَّفها جانب أيضًا بأنَّه" تمثل حواسيب ذات سعات تخزينية عالية يتم فيها القيام بالعمليات المختلفة من تسجيل وتصنيف للبيانات وتهيئتها للاسترجاع في أي وقت"[٨]

ومن خلال ما تقدم من تعريفات تتعلق ببنك المعلومات يمكن أنْ نعرِّف بنك الفرضية الجرمية بأنَّه " قاعدة بيانات تتضمن سلوكيات جرمية سبق ارتكابها، مصنفة على نمط خاص لسهولة الوصول إليها يستعين بها أعضاء الضبط القضائي لحل الجرائم المعروضة أمامهم".

أو يمكن نعرفه بطريقة فلسفية مختزله ونقول بأنَّه: " خزين رقمي للسلوكيات الجرمية السابقة يطوع لتحليل الوقائع الجرمية اللاحقة".

المطلب الثاني: التعريف بالفرضية الجرمية

في عصرنا اليوم أصبحت التكنولوجيا جزءًا لا يتجزأ من حياتنا اليومية، إذْ دخلت في أغلب المجالات، بما في ذلك الأمن والملاحقة الجنائية، وفكرة بنك الفرضية الجرمية التي تفيد بإمكانية استخدام قواعد بيانات تحفظ معلومات السلوكيات الإجرامية، والتي تتقاطع طبيعتها مع وظائف الذكاء الاصطناعي.

ومن هذا المنطلق، يصبح من الضروري فهم تعريف فرضية البنك الإجرامي وكيفية عملها، لكون هذا الفهم يمكن أنْ يساعدنا على تقييم مدى فعالية هذه التقنيات في حل المشكلات الاجتماعية والأمنية، وكذلك تحديد التحديات الأخلاقية والقانونية المرتبطة باستخدامها.

وتعرف الفرضية لغة بأنَّها: ((فَرْضيَّة [مفرد]: جمعها فَرْضِيّات، وهي: (رأي علميّ لم يثبت بعد، افتراض على سبيل الجدل "كان قانون الجاذبية فرضيّة ثبت صحتها–هذا يُثبت خطأ فرضيَّتك"، فكرة يؤخذ بها في البرهنة على قضية أو حل مسألة)) [٩]

وفي اللغة الانكليزية تسمى (Hypothesis) ويعني بها "الأساس المنطقي" أو "المبدأ" أي ما يوضع تحت (suppose) أو ما يفترض [١٠].

أمَّا اصطلاحًا في معرض تناول مصطلح الفرضية سوف نجدها في عدة ميادين المختصة بالبحث العلمي، وكل ميدان يعرفها من وجهة نظره، تتطابق مع المجال الذي يبحث فيه لذا عرفت بأنَّها: (تخمين او استنتاج ذكي يصوغه ويتبناه الباحث مؤقتًا لشرح ما يلاحظه من الحقائق والظواهر، ليكون هذا الفرض مرشد له في البحث والدراسة التي يقوم بها) [١١].

كما وعرفت بأنَّها: (كافة الاحتمالات والمسببات للمشكلة بشكل يوضح مختلف التفسيرات المحتملة والمقترحة للعلاقة بين عاملين أحدهما العامل المستقل وهو السبب والآخر العامل التابع وهو النتيجة التي حدثت نتيجة كافة العوامل المستقلة أو المسببة، لذا فهي عبارة عن جملة أو جمل عدة تعبر عن إمكانية وجود علاقة بين عامل مستقل وعامل آخر تابع)[١٢]

أمَّا فيما يتعلق بالفرضية وعلاقتها بالقانون الجنائي والسلوكيات الاجرامية، يمكن أنْ نعرِّفها بأنَّها: (سلوك مفترض مستند الى سلوك حقيقي يساعد المحقق في حل خيوط جريمة مرتكبة مناط اليه التحقيق فيها)

المبحث الثاني: ذاتية بنك الفرضية الجرمية

تعاظمت الحاجة لبنك الفرضية الجرمية، وأصبح ضرورة أساسية في عملية البحث الجنائي، إذْ وجود قاعدة تحتوي سناريوهات الجرمية المحتملة يبين طرق ارتكابها مسألة مهمة في دعم اتخاذ قرارات قضائية سليمة وسبيل من سبل تحقيق العدالة الجنائية، وعند التطرق لمثل هكذا قاعدة بيانات لابد أنْ يتداخل مفهومها مع مفاهيم أخرى، وخاصة إذا كانتا تتشابهان في صيغ معينة لطرق العمل أو التصميم والابتكار، وذلك على الرغم من اختلاف الغايات والأهداف بين فرضية البنك الجرمية والذكاء الاصطناعي، إلا أنَّ هناك العديد من أوجه الشبه بينهما، خاصة فيما يتعلق بالاعتماد على البيانات الضخمة والقدرة على التنبؤ بالمستقبل بناءً على تحليل الماضي والحاضر، إذ كلاهما يعتمد على تقنيات متقدمة لمعالجة المعلومات واستخلاص النتائج، مما يجعلهما أدوات قوية في مجالات مثل الأمن العام، العدالة الجنائية.

ولبيان ذلك سوف نقسِّم المبحث إلى مطلبين، نتناول في المطلب الأول أهمية بنك الفرضية الجرمية وفي المطلب الثاني أوجه الشبه والاختلاف بين بنك الفرضية الجرمية والذكاء الاصطناعي.

المطلب الأول: أهمية بنك الفرضية الجرمية في مجال الأمن ومكافحة الجريمة

يتمتع بنك الفرضية الجرمية بأهمية كبيرة لكونه من الممكن أنْ يكون أداة رئيسية في مجال الأمن ومكافحة الجريمة، فضلًا عن ذلك يعد كونه قاعدة للبيانات لتحليل السلوكيات والتنبؤ بالجرائم المستقبلية اضافة إلى وظيفته، إذْ بعد الازدياد الهائل بعدد السكان يقف العالم اليوم أمام العديد من الجرائم التي ترتكب كل يوم بل كل ساعة وكل دقيقة في المدينة الواحدة ذات العدد القليل من السكان، وتزداد أكثر كلما توسعت تلك المدن وزاد عدد سكانها، وبعلاقة طردية بين ازدياد عدد الجرائم زادت الحاجة الملحة الى رفع عدد أعضاء الضبط القضائي، المختصين بحل الجرائم وملاحقة المجرمين، الذين وجدوا أنفسهم أمام جرائم ترتكب بسلوكيات متعددة وخاصة الجرائم من نوع واحد إلا أنَّها على الأغلب تجد عامل مشترك يجمع تلك السلوكيات، وبعض المجرمين يعمدون إلى تقليد سلوكيات غيرهم، لذا يتم استخدام نفس السلوك باطراد، فصار لزامًا أنْ يتم تحديد إطار معين يجمع هذا السلوكيات يكون من خلاله إيجاد مفاتيح الحل للجرائم تستعين به السلطات أمام هذا التحديات الجرمية، ولتقريب وجهة النظر لما جئنا به وذهن القارئ، هو رؤيتنا للرغبة الكبيرة لدى العديد من أفراد المجتمعات لمتابعة أفلام الأكشن، بل إنَّ تلك الأفلام أصبحت الأكثر مشاهدة في العالم وتحقيقًا للأرباح وأصبحت أهداف المخرجين مما دفع ببعضهم يستلهم أفكاره الدرامية من أحداث وجرائم حقيقية، ويسخر تلك الأحداث لأعمال درامية ذات صبغه تجارية. (١٣)

أمَّا إذا عكسنا ذلك وهو أنْ تطبق الأفلام على الواقع وتعمل على رسم الجريمة، بأنْ يستلهم بعض الأشخاص الذين لديهم ميول إجرامية من الأفلام السلوكيات الجرمية وتطبيقها بشكل حقيقي، فهنا تأتي إليهم أفكار جاهزة وخطط احترافية، لكون أغلب الخطط التي يعتمدها المخرجين في أفلامهم هي مخططات ذات طابع احترافي تستلهم المشاهد وتشده نحو الفلم، وتطويع تلك الخطط من قبل بعض

الأشخاص ذوي الميول الإجرامية تعد مسألة دارجة في العديد من المجتمعات، إلا أنَّ نجاحها يكون مرتبط بمدى إمكانية تطبيقها، فضلًا عن قدرة المجرم الحقيقي على إتقانها بشكل يتماشى مع الواقع، ومثال على ذلك ارتكبت عدة جرائم حقيقية كانت تحاكي جرائم مرتكبة في أفلام الأكشن ومن فئات عمرية مختلفة، مثل: مراهقان يخططان لارتكاب جريمة خطف وتعذيب مع تصوير المجنى عليه محاكاة لفلم رعب فضلًا عن آخر يعمد إلى إشعال الحرائق ليقوم بعدها بإطفائها ليظهر بطلًا كحال رجال الإطفاء المكافحين للحرائق الذين ظهروا في أحد الأفلام بمظهر الأبطال، والعديد من الجرائم التي يصعب إحصاءها والذي كان أكثرها دموية وتأثيرًا على المجتمعات هو فلم (Natural Born (killers والذي استلهمت منه مجموعة كبيرة من الجرائم، والذي يحاكي شخصين عاشا طفولة مؤلمة ليقعا بحب بعضهما ليرتكبا جرائم القتل الجماعي، والذي قيَّمته جمعيات أمريكية على أنَّه غير مناسب للمراهقين ليحذف منه المخرج عدة مشاهد ليصبح مناسب للمراهقين على أنْ يجلس بجانبهما شخص بالغ، ومن الجرائم الدموية الناتجة عن هذا الفلم قام طالبان بقتل (١٢) طالب ومدرس وجرح (٢١) لينتحر بعدها الطالبان وكان اتباعهما للسلوك والكيفية التي قاموا من خلالها بتنفيذ إطلاق النَّار مطابقًا للسلوكيات الجرمية المرتكبة في الفلم. [١٤]

ومثال الأقرب اليوم هي عملية (شبكة العنكبوت) التي قامت بها القوات الأوكرانية ضد المطارات الروسية والتي تم استعانة بسلوكياتها من فلم الاكشن الامريكي (Angel Has Fallen)، والتي تتحدث جزء من أحداثة عن اغتيال الرئيس الامريكي بطائرات مسيرة قريبة من موقع الرئيس، والذي تم نشره قبل ما يقارب العقد من هذه العملية، كما وتكرر هذا السلوك المتبع في الفلم في الحرب الإيرانية الإسرائيلية والتي حسب وسائل إعلام إسرائيلية تحدث عن تخوف من فشل العملية بسبب تشابه السلوك العملياتي بينها وبين عملية (شبكة العنكبوت) [١٥].

ولما تقدم يبين مدى التكرار في تطبيق السلوكيات الجرمية عند ارتكاب الجرائم، ومعيار تحققها هو صلاح المكان والزمان المناسبين، لتنفيذ تلك السلوكيات مع وجود أشخاص لديهم ميول إجرامية قادرين على ارتكابها، فضلًا عن ذلك هناك ضحايا ممكن أنْ تطبق عليهم تلك السلوكيات، وكل ذلك يعكس مدى أهمية بنك الفرضية الجرمية في إعداد قاعدة لتلك السلوكيات تساعد المحققين في تخيل الكيفية التي جرت من خلالها الجريمة والذي من الممكن أنْ يؤدي إلى الوصول إلى مرتكبي تلك السلوكيات وتحقيق العدالة الجنائية.

المطلب الثاني: المتشابه والمختلف بين بنك الفرضية الجرمية والذكاء الاصطناعي

ربما من الغريب أنْ يتم التطرق إلى برنامج الذكاء الاصطناعي [١٦]، في خضم هذا الموضوع إلا أنَّه عند استخدامه والوقوف على الكيفية التي يعمل فيها هذا البرنامج، نجد هناك أوجه شبه واختلاف بينه وبين بنك الفرضية الجرمية والتي سنبينهم في الفقرتين أدناه.

الفقرة الاولى: أوجه التشابه بين بنك الفرضية الجرمية وبرنامج الذكاء الاصطناعي:

١. يعد بنك الفرضية الجرمية وبرنامج الذكاء الاصطناعي عبارة عن قواعد بيانات تعمل على خزن المعلومات ويتم عرضها عند الحاجة.

٢. يعمل الاثنان على منح معطيات تتلاءم مع مدخلات المستخدم.

٣. الاثنان يعتمدان برمجيًا على مدخلات ومخرجات ويحتويان على سيرفرات خزن.

٤. يعد برنامج الذكاء الاصطناعي وبنك المعلومات من نتاج التطور البشري في المجال التكنلوجي وامتداد لتدخل التكنلوجيا في جميع مفاصل الحياة.

٥. طبيعة عمل الاثنين تتيح اضافة البيانات بشكل مستمر أي التحديث المستمر للبيانات.

الفقرة الثانية: أوجه الاختلاف بين بنك الفرضية الجرمية وبرنامج الذكاء الاصطناعي.

١. برنامج الذكاء الاصطناعي متاح بشكل مباشر ويمنح حق الوصول للجميع وأغلبها تعمل بشكل مجاني وتشترط وجود شبكة عنكبوتية، أمَّا بنك الفرضية الجرمية متاح للجهات المخولة بالإشراف عليه وعلى سبيل الحصر، ولا يشترط وجود شبكة عنكبوتية بل من الممكن أنْ يكون عبارة بيانات يتم توزيعها على حواسيب الأجهزة المختصة ويتم تحديثها كل فترة زمنية أو يكون متصل بشبكة محلية.

٢. البيانات المدخلة في برنامج الذكاء الاصطناعي هي بيانات عشوائية غير محددة، وذات نمط غير معين وتشمل جميع العلوم عكس البيانات المدخلة في بنك الفرضية الجرمية، تكون ذات نمط معين وهي سلوكيات محددة ومخزنة بما يتلاءم برنامج البحث المصمم من قبل الجهات المشرفة.

٣. الخدمات التي يقدمها برنامج الذكاء الاصطناعي ليس لها هدف محدد، بل خدمة المجتمع بشكل عام أمَّا الخدمات التي يقدمها بنك الفرضية الجرمية لها هدف واحد، وهي معرفة الكيفية التي جرت من خلالها ارتكاب الجريمة، بالرغم من ذلك إنَّها بالنهاية تقدم خدمة غير مباشرة للمجتمع وهي القبض على المجرمين وتخليص المجتمع من شرورهم.

٤. من الممكن أنْ تكون البيانات المدخلة في برنامج الذكاء الاصطناعي تعتمد على أسس غير حقيقية إلا أنَّ المدخلات في بنك الفرضية الجرمية تعتمد على وقائع حقيقية، إلا إنَّها جردت من المسميات والعناوين حفاظًا على خصوصية الآخرين.

٥. يعمل برنامج الذكاء الاصطناعي على تحليل البيانات المخزنة، وتمييز الأشياء والأشخاص والمشاعر الإنسانية، كما تعمل خوارزميات برنامج الذكاء الاصطناعي على تحليل الصور ومقاطع الفيديو[١٧]، عكس بنك الفرضية الجرمية، إذْ يقتصر عمله على ربط سلوك لاحق مع سلوك مفترض لبيان الكيفية التي تمت فيها الجريمة.

٦. بالرغم من تشابه الاثنين من ناحية تحديث واضافة البيانات إلا أنَّ هناك اختلاف في صيغة تحديث واضافة البيانات، إذْ في الذكاء الاصطناعي يمكن أنْ يكون التحديث من قبل المطور أو المستخدمين بشكل تلقائي إلا أنَّ بنك الفرضية الجرمية تكون عملية التحديث من جهة المسؤولة أو المخول لها بالوصول الى المعلومات.

المبحث الثالث: الجهة المختصة بإدارة بنك الفرضية الجرمية

تعد مسألة تحديد الجهة المختصة بإدارة بنك الفرضية الجرمية بالغة الأهمية، لكونها ستكون الجهة المخولة بالوصول الى المعلومات والبيانات، فضلًا عن ذلك إنَّها مرتبطة بالجهات التي حددها المشرع العراقي، والتي منحها اختصاص التحقيق في الجرائم وهم كل من قاضي التحقيق والمحقق وضابط التحقيق بأشراف قاضي التحقيق، لذا في هذا الحال نحن أمام جهتين تضطلعان بالتحقيق في الجرائم، وهي الجهة القضائية والأخرى هي السلطة التنفيذية المتمثلة بوزارة الداخلية والأجهزة المخولة الأخرى، ومن هذا المنطلق

سنقسم هذا المطلب إلى فرعين نتناول في الفرع الأول السلطات القضائية بوصفه جهة مختصة بإدارة بنك الفرضية الجرمية، وفي الفرع الثاني وزارة الداخلية بكونه جهة مخولة بإدارة بنك الفرضية الجرمية.

المطلب الأول: السلطات القضائية الجهة المختصة بإدارة بنك الفرضيات الجرمية.

تعد السلطة القضائية من السلطات المستقلة في البلاد وتتكون من سلسلة هرمية، يديرها مجلس القضاء الأعلى، والذي يعد بكونه السلطة الإدارية العليا التي تختص بشؤون القضاء، إذْ نصت المادة (١) من قانون مجلس القضاء الأعلى رقم (٤٥) لسنة (٢٠١٧) على ((يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري ويمثله رئيسه أو من يخوله ومقره في بغداد))، ولهذه الاستقلالية الإدارية والمالية ميزة تخول السلطة القضائية، لإدارة مثل هكذا ملف، كما أنَّ هذه الاستقلالية تنتج كفاءة فنية في موظفي هذا الجهاز وهذا ما وجده الباحث في منتسبي هذه المؤسسة، كما أنَّ الآلية الفنية التي من الممكن أنْ يعمل فيها بنك الفرضية الجرمية تكون بشكل افضل عندما تعمل تحت اشراف الجهاز القضائي، سيما وان تقسيمات السلوكيات الجرمية من الممكن أنْ تكون مقسَّمة حسب تكييف النصوص القانونية، والتي تكون السلطة القضائية أكثر خبرة في تكييفها بل هي من صلب عمل الجهاز القضائي، لذا ستكون قيمة البيانات أعلى وضامنة لتحقيق اهدافها، فضلًا تكون هناك اعتمادية أكبر عند الرجوع إليها وتحقيق نتائج أفضل وتحقق نتائج فعالة، فضلًا عن ذلك درجة السرية والسيطرة على المعلومات عند السلطات القضائية أعلى من السلطات الأخرى، اضافة إلى أنَّ القضاة في إدارة المرافق الخاضعة لهم حسب اطلاع الباحث أكثر حزمًا في إصدار القرارات الإدارية لذا تجد أنَّ المؤسسة تعمل بانسيابية أكثر وتنظيم أعلى وفرص فساد أقل، إلا أنَّ هناك بعض المعوقات مثل قلة أعداد موظفي السلطة القضائية مقارنة بالمؤسسات الامنية، والتي من الممكن أنْ تؤدي إلى الحاجة إلى كثير من الوقت لإعداد قاعدة بيانات بنك الفرضية الجرمية، فضلًا عن ذلك أنْ المؤسسة القضائية تحتاج الى فترات زمنية طويلة لتطبيق المشروع، وأنْ ترى العديد من التجارب لكي تخطي إلى اتخاذ قرار تنظيمي أو إداري، مثل هذا لكونها تتميز بالحذر عند اتخاذ القرارات مما ينعكس ذلك بأنْ يجعلها بطيئة في عملية مواكبة الواقع والتطورات على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي.

المطلب الثاني: المؤسسات الأمنية كجهة مختصة بإدارة بنك الفرضية الجرمية (مزايا وعيوب)

بسبب كثرة الجرائم في العراق وقلة أعداد موظفي الجهاز القضائي، يخول قضاة التحقيق ضباط التحقيق بالتحقيق في الجرائم، بل إنَّ أغلب الجرائم يتم إسناد التحقيق فيها إليهم، ويكون دور قاضي التحقيق هو الإشراف عليه فقط، وإسناد الإشراف على بنك الفرضية الجرمية إلى المؤسسة الأمنية له خصوصية مهمة لكون في العراق هناك أكثر من جهاز أمني اضافة إلى وزارة الداخلية يعمل على مطاردة المجرمين، والقبض والتحري والتحقيق بالجرائم ومن هذه الاجهزة، عدا وزارة الداخلية هناك جهاز الأمن الوطني وجهاز المخابرات بل إنَّ جهاز الامن الوطني تم وضع قاضي مختص به، ينظر بالجرائم التي يتم ملاحقتها من قبل هذا الجهاز، وفي إسناد مهمة إدارة بنك الفرضية الجرمية إلى هذه الأجهزة الأمنية العديد من المزايا ومنها أنَّه سيحقق فائدة اكبر، لكونه بيد أجهزة تعمل بشكل فعلي وعلى أرض الواقع، فضلًا عن ذلك إنَّ تعبئة البنك بالبيانات ستكون أسرع وذلك أنَّ تخويل عدد كبير من الأجهزة بالدخول الى النظام وإدخال ما في جعبتها من

سلوكيات جرمية سيكون أسرع وبعدد أكبر عكس لو كان بيد جهة واحدة مثل المؤسسة القضائية، فضلًا عن ذلك الأعداد الكبيرة من المنتسبين التي تتمتع بها تلك الأجهزة له ميزة في سرعة الانجاز، كما أنَّه من الممكن أنْ يتم انشاء صيغة برامجية تحدد السلوكيات ومعرفة أي الأجهزة التي تعمل على مكافحتها، ومدى كفاءة تلك الأجهزة بالتصدي والملاحقة مما يخلق روح المنافسة، فضلًا عن ذلك توفير احصائيات رقمية للجهات المختصة، أمَّا العيوب التي تظهر من خلال اسناد إشراف بنك الفرضيات الجرمية إلى الأجهزة الامنية هو إنَّ عملية تعبئة البيانات سوف يكون غير دقيق مما يولد تضارب عند ضباط التحقيق عن سلوكيات مشابهة لسلوكيات جرمية مرتكبة يتم التحقيق فيها سيما، وإنَّ مسألة إدخال بيانات صحيحة وغير خاطئة مسألة مهمة والتي تعرف باسم مهمة تنظيف البيانات، وهي (القدرة على تحديد أنواع من البيانات الضخمة التي تتطلبها المهمة باعتمادية عالية، مع الحرص منها على توفر شروط الجدارة في البيانات الضخمة لاستخدامها ومعالجتها، وأنْ تكون ذات مصداقية عالية ليتشكل على أساسها النجاح لجميع المهام)[١٨].

اضافة إلى أنَّ درجة الخبرة والكفاءة ودقة العمل متوفرة أكثر بالأجهزة القضائية، سيما وعملية خزن وتقسيمات قاعدة البيانات فيما لو كانت حسب تكييف النصوص القانونية، اضافة إلى أنَّ درجة الفساد أكبر في تلك الأجهزة مقارنة بالمؤسسة القضائية سيما وأنَّه سبق وإنْ بينا أنَّ الأعداد في المؤسسة القضائية أقل، لذلك فرصة تسريب معلومات البنك فيما لو تم ادارته من المؤسسة الامنية أعلى وتكون متاحة للجميع و إفشاء سلوكيات جرمية للمجتمع قد يحدث بلبلة داخل المجتمع، بل من الممكن أنْ يعمد الأشخاص اللذين يطلعون على هذه السلوكيات إلى تقليدها، لذا نجد أمام مجرمين جدد في المجتمع، فضلًا عن ذلك إنَّ درجة علم الأفراد بالجرائم التي تحدث لا تتعدى محيط الجريمة البسيط مثل القرية أو الشارع عدا الجرائم التي يتم تداولها على وسائل التواصل الاجتماعي، لذا انتشار السلوكيات الجرمية بهذا الكم والشكل تؤدي إلى حدوث صدمة مجتمعية.

الخاتمة:

في خاتمة بحثنا توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتوصيات نوردها الاتي:

اولاً: النتائج:

١. ظهور حاجة ملحة لإدخال الحداثة والتطور التكنلوجي في عملية الملاحقة للمجرمين وعدها أداة ووسيلة مهمة لتحقيق العدالة الجنائية.

٢. من خلال البحث تبين لنا وجود العديد من المزايا والعيوب في إدارة بنك الفرضية الجرمية من قبل الجهتين الامنية والقضائية على حدٍ سواء الا أن فإنَّ فرصة نجاح الإدارة تكون أعلى فيما لو تمت إدارته من قبل المؤسسة الأمنية في بادئ الامر، وذلك لكون هذا النظام في بداية عملة يحتاج إلى الكثير من الجهد والعمل والأيدي العاملة لأعداد قاعدة بيانات خاصة به، إلا أنَّ ذلك مقترن بوضع قواعد صارمة تحد من عمليات الافشاء للبيانات.

٣. عند بيان الاهمية توصلنا الى ان اغلب المجرمين يقلدون سلوكيات سابقة الحدوث وعلى عدة مستويات منها الطريقة والاهداف والادوات، لذا اطلاع الجهات المناط بها التحري والبحث في الجرائم على عدد كبير من السلوكيات الجرمية يجعل منها أكثر خبرة ودراية في حل الجرائم.

ثانيًا: التوصيات:

١. نوصي بتشريع قانوني ينظم انشاء نظام بنك الفرضية لما له من مساهمة يقوم بها في حل العديد من الجرائم كما نوصي بوضع قواعد قانونية صارمة تضفي الحماية على البيانات المدخلة لبنك الفرضية الجرمية وتجريم إفشاءها وتنظم الوصول اليها.

٢. نوصي بأنْ تكون الإدارة الخاصة ببنك الفرضية الجرمية في بداية انشاءه مناطة إلى المؤسسات الامنية المختصة بالتصدي للجرائم وبعد عملية خزن الفرضيات يتم إحالة إدارة بنك الفرضية الجرمية الى المؤسسة القضائية لكونها أقدر على حماية السرية وقيامها بشكل لاحق على اضافة سلوكيات جرمية وتحديث قاعدة البيانات بشكل مستمر وهذا الإجراء يكون أسهل عليها من تبني النظام منذ بداية انشاءه.

٣. القيام بدراسات امنية وحلقات نقاشية لجميع السلوكيات الجرمية التي تحدث في الدول المتقدمة مع جعل خصوصية معينة في التركيز على الدول التي لها عداء ديني او قومي مع العراق ودراسة العمليات الاجرامية التي تقوم بها اجهزة المخابرات التابعة لها وذلك لخلق حاجز ولو كان معرفي بالسلوكيات المتبعة.

الهوامش:

(١) عرف البعض قاعدة البيانات بأنها " مجموعة منظمة من البيانات التي تظم معطيات مختلفة، يتم تنظيمها وحفظها وتخزينها في الحاسب الالي على نحو يسهل الوصول اليها وادارتها وتحديثها بسهولة، كما تحفظ على نحو يسهل العودة اليها عند الحاجة". د. عادل مشموشي، جرائم المعلوماتية، ط١، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، ٢٠١٩، ص٣٣.

(٢) عبد الغفار حنفي، اساسيات التمويل والادارة المالي، دار الجامعة الجديدة، جامعة الاسكندرية. نقلًا عن د. سحنون خالد، مدخل الى ادارة البنوك، مطبوعة بيداغوجية، كلية العلوم الاقتصادية –جامعة ابن خلدون، الجزائر، ٢٠٢٣، ص٢.

(٣) عبدالوهاب حنك وعبدالله عيسى لحيلح، بنك باسم المصطلحي دراسة نقدية، مجلة البدر جامعة بشار، المجلد العاشر، العدد، الثامن، الجزائر، ٢٠١٨، ص٩٤٦.

(٤) احمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، المجلد الاول، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٨، مادة ب ن ك، ص٢٤٩.

(٥) د. رشيد يحياوي، مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية جامعة زيان عشور الجلفة، مجلد٦، عدد١، مكرر١، الجزائر، ٢٠٢٠، ص٢٥٥.

(٦) د. ايمان فاضل السامرائي و يسرى احمد ابو عجيمة، قواعد البيانات ونظم المعلومات في المكتبات ومراكز المعلومات، ط١، دار السيرة، عمان، ٢٠٠٥، ص٢١٤.

(٧) د. سعد محمد الهجرسي، المكتبات وبنوك المعلومات في مجمع الخالدين وحديث السهرة، البيت العربي للمعلومات، القاهرة، ١٩٨٥، ص٢٧.

(٨) د. رافد خلف هاشم، النظام القانوني لبنوك المعلومات، مجلة كلية الحقوق جامعة النهرين، المجلد٩، العدد١، ٢٠٠٧، ص ١٠٦–١٤٥.

(٩) احمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة،ج٣، المجلد الاول، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٨، مادة ف ر ض، ص صفر.

(١٠) بول موي، المنطق وفلسفة العلوم، ترجمة، فؤاد زكريا، دار النهضة، مصر، القاهرة، (د.ط) (د.ت)، ص١٨٩.

(١١) جهينه عبيد، وظيفة الفرضية في التأسيس للمعرفة العلمية عند هنري بوانكاريه، رساله ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقله، الجزائر، ٢٠٢١، ص١١.

(١٢) محمد عبيدات ومحمد ابو نصار وعقله مبيضين، منهجية البحث العلمي، القواعد والمراحل والتطبيق،، دار وائل للطباعة والنشر، الاردن، ١٩٩٩، صص٤١

(١٣) مثال على ذلك فلم (أخوات كاملات بالإنجليزية: Perfect Sisters) عرف في المملكة المتحدة باسم أخوات مميتات (بالإنجليزية: Deadly Sisters) هو فيلم جريمة درامي كندي تم إنتاجه في سنة ٢٠١٤، هذا الفيلم من إخراج ستانلي بروكس وبطولة أبيجيل برسلين وجورجي هينلي وميرا سورفينو، قصة الفيلم مبنية على حادثة مقتل الكندية ليندا أندرسون في سنة ٢٠٠٣ من قبل ابنتيها)، موقع وكيبيديا، منشور على شبكة المعلومات على الرباط التالي: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D8%AE%D9%88%D8%A7%D8%AA_%D9%83%D8%A7%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%AA تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٣/١٥

(١٤) مثال على ذلك مقال منشور على الانترنت بأسم (الافلام مصادر الهام بشعة لعدة جرائم) والذي تطرق الى عدة جرائم ارتكبت تطبيقًا لجرائم حدثت في افلام الاكشن، موق البلاد الالكتروني، منشور على شبكة المعلومات الانترنت على الرابط التالي: https://www.albiladpress.com/article273247-4.html، تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٣/١٥

(١٥) يمكن الاطلاع على تفاصيل العملية على موقع (ويكيديا الموسوعة الحرة) على شبكة الملعومات على الرابط التالي: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B9%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A9_%D8%B4%D8%A8%D9%83%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D9%83%D8%A8%D9%88%D8%AA وكما ويمكن

(١٦) يعرف الذكاء الاصطناعي هو فرع من فروع علوم الحاسبات، وهو العلم الذي يجعل الآلات تفكر مثل البشر، أي حاسوب له عقل. أيضاً يعرف بأنه سلوكا وخصائص معينة تتسم بها البرامج الحاسوبية وتجعلها تحاكي القدرات الذهنية البشرية وأنماط عملها. ومن أهم هذه الخصائص القدرة على التعلم والاستنتاج ورد الفعل على أوضاع لم تبرمج عليها الآلة. فهي انظمة أو اجهزة تحاكي الذكاء البشري لأداء المهام والتي يمكنها أن تحسن من نفسها استنادا إلى المعلومات التي تجمعها. هناء رزق محمد، انظمة الذكاء الاصطناعي ومستقبل التعليم، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، العدد الثاني والخمسون، مصر، ٢٠٢١، ص٥٧٣.

(١٧) د. رزق سعد علي، استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات في الكشف عن الجرائم، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، دورية علمية محكمة، مجل التاسع، العدد الثالث، كلية الحقوق جامعة السادات، مصر، ٢٠٢٣، ص١٦٠٥

(١٨) د. فراس عقيل علي الدويري، البيانات الضخمة ودورها في الحد من الجرائم الالكترونية في ظل استراتيجية الامن السيبراني، ط١، دار الخليج للنشر والتوزيع، الاردن،٢٠٢٤، ص ١٧-١٨.

المصادر:

١) احمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، المجلد الاول، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٨.

٢) ايمان فاضل السامرائي ويسرى احمد ابو عجيمة، قواعد البيانات ونظم المعلومات في المكتبات ومراكز المعلومات، ط١، دار السيرة، عمان، ٢٠٠٥.

٣) بول موي، المنطق وفلسفة العلوم، ترجمة، فؤاد زكريا، دار النهضة، مصر، القاهرة، (د.ط) (د.ت)، ص١٨٩.

٤) جهينه عبيد، وظيفة الفرضية في التأسيس للمعرفة العلمية عند هنري بوانكاريه، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقله، الجزائر، ٢٠٢١.

٥) رافد خلف هاشم، النظام القانوني لبنوك المعلومات، مجلة كلية الحقوق جامعة النهرين، المجلد٩، العدد١، ٢٠٠٧.

٦) رزق سعد علي، استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات في الكشف عن الجرائم، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، دورية عملية محكمة، مجل التاسع، العدد الثالث، كلية الحقوق جامعة السادات، مصر، ٢٠٢٣.

٧) رشيد يحياوي، مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية جامعة زيان عشور الجلفة، مجلد٦، عدد١، مكرر ١، الجزائر، ٢٠٢٠.

٨) سعد محمد الهجرسي، المكتبات وبنوك المعلومات في مجمع الخالدين وحديث السهرة، البيت العربي للمعلومات، القاهرة، ١٩٨٥.

٩) عادل مشموشي، جرائم المعلوماتية، ط١، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، ٢٠١٩.

١٠) عبد الغفار حنفي، اساسيات التمويل والادارة المالي، دار الجامعة الجديدة، جامعة الاسكندرية. نقلًا عن د. سحنون خالد، مدخل الى ادارة البنوك، مطبوعة بيداغوجية، كلية العلوم الاقتصادية –جامعة ابن خلدون، الجزائر، ٢٠٢٣.

١١) عبدالوهاب حنك وعبدالله عيسى لحيلح، بنك باسم المصطلحي دراسة نقدية، مجلة البدر جامعة بشار، المجلد العاشر، العدد، الثامن، الجزائر، ٢٠١٨.

١٢) فراس عقيل علي الدويري، البيانات الضخمة ودورها في الحد من الجرائم الالكترونية في ظل استراتيجية الامن السيبراني، ط١، دار الخليج للنشر والتوزيع، الاردن،٢٠٢٤.

١٣) فيلم من إخراج ستانلي بروكس وبطولة أبيجيل برسلين وجورجي هينلي وميرا سورفينو، قصة الفيلم مبنية على حادثة مقتل الكندية ليندا أندرسون في سنة ٢٠٠٣ من قبل ابنتيها)، موقع وكيدبيديا، منشور على شبكة المعلومات على الرباط التالي:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D8%AE%D9%88%D8%A7%D8%AA_%D9%83%D8%A7%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%AA تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٣/١٥

١٤) محمد عبيدات ومحمد ابو نصار وعقله مبيضين، منهجية البحث العلمي، القواعد والمراحل والتطبيق، دار وائل للطباعة والنشر، الاردن، ١٩٩٩.

١٥) مقال منشور على الانترنت بأسم (الافلام مصادر الهام بشعة لعدة جرائم) والذي تطرق الى عدة جرائم ارتكبت تطبيقًا لجرائم حدثت في افلام الاكشن، موق البلاد الالكتروني، منشور على شبكة المعلومات الانترنت على الرابط التالي: https://www.albiladpress.com/article273247-4.html، تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٣/١٥

١٦) هناء رزق محمد، انظمة الذكاء الاصطناعي ومستقبل التعليم، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، العدد الثاني والخمسون، مصر، ٢٠٢١.